المركز القومي للبحوث والدراسات العلمية
The national center for research
and scientific studies

# (السدود المائية الرقم الصعب في العلاقات الدولية)

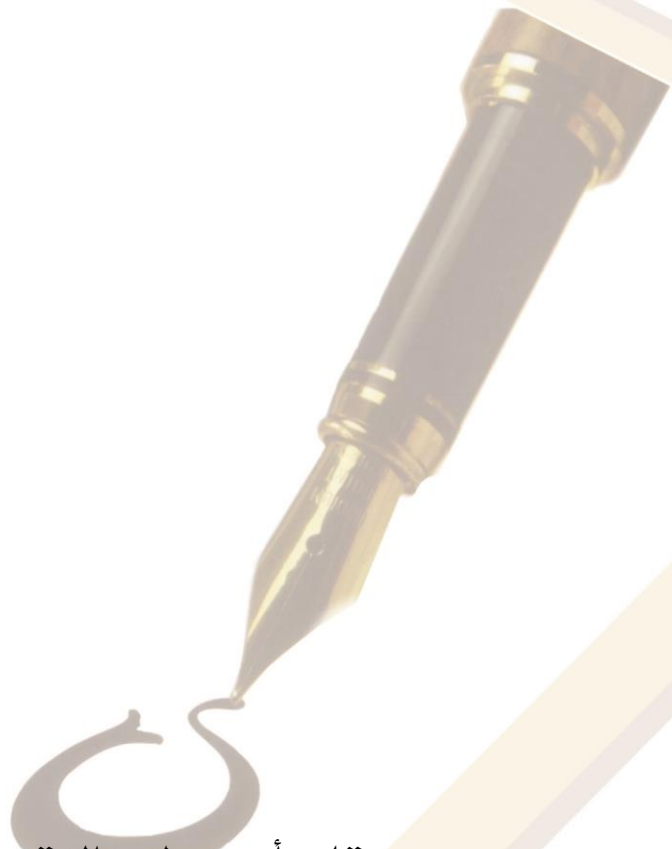

بقلم /أ. مصطفى الفقهي

كانت إلي حد قريب الطاقة هي الأساس في الصراعات السياسية الدولية فكان الذهب الأسود محل تجاذبات و أغلب الحروب والنزاعات التي قامت في القرن الماضي كان من أسبابها تأمين مصادر الطاقة والسعي للاستحواذ علي مواردها .

ولكن الذهب الأبيض أصبح محل صراع في لمقام الأول بين الدول خاصة بعد تقديرات الخبراء وتحذيراتهم بأن العالم مقبل علي كارثة مائية وسيعاني شحا في هذه المادة بسبب عوامل الطبيعة والتغيرات الجغرافية والمناخية كالنقص الواضح في كميات هطول الأمطار وذوبان الكتل الجليدية في القطبين وارتفاع درجات الحرارة بشكل غير مسبوق وكان الاتساع ثقب الأوزون العامل المؤثر في التغيرات المناخية إضافة إلي تناقص في كميات المياه العذبة والصالحة للشرب بسبب التلوث البيئي والصناعي ولجوء الدول لي توفير هذه المياه بإقامة المحطات لتحليه مياه البحر .

ولعل البداية في الصراع حول المياه ما قامت به إسرائيل حين استشعرت الخطر من ندرة المياه وتقديرات مراكزها المتخصصة بأن لا يمكن لشعبها العيش دون السيطرة علي موارد المياه فكانت عمليات تحويل نهر الأردن والليطاني واحتلال الجولان والاستحواذ علي بحيرة طبرية بل وسعت حكومات إسرائيل إلي توثيق العلاقات مع الدول التي تتحكم في منابع الأنهار كأثيوبيا وتركيا وكانت تركيا سباقة إلي استغلال السدود كعامل ضغط لإضعاف الدول المجاورة حيث أنشأت عشرات

السدود علي نهري دجلة والفرات وأهمها سد أتاتورك خامس سد مائي في العالم بسعة تخزينية( 48 مليار)

واستغرق أنشأه عشر سنوات وقد كان تأثير السد مدمرا علي الحياة السكانية في سوريا والعراق حيث جفت مجاري الأنهار وأدت إلي تصحر

المساحات الخضراء ، وتري تركيا في مجال دفاعها عن إقامة السدود أن لها الحق في ذلك باعتبار أن نهري دجلة والفرات هي أنهار عابره للحدود وليست أنهار دولية وأنها بحاجة للتنمية الزراعية وتوليد الطاقة الكهربائية وقد أدت مخاطر هذه السدود وأثارها المدمرة إلي توتر في العلاقات بين دولة المنبع ودول المصب فارتفعت أصوات الإدانة والاستنكار وساءت العلاقات السياسية واستحضرت سوريا ماضي الاستعمار التركي وفظائعه وجسدت دلك في نقد وأعمال فنية كان لها الأثر في تنامي الشعور الشعبي المعادي لتركيا وسياساتها وحاولت الحكومة التركية في عهد بولند أجاويد امتصاص الغضب الشعبي باقتراح مشروع أنابيب السلام وهو يقوم علي نقل كميات من المياه عبر أنابيب ضخمة إلي السعودية والخليج عبر سورية والأردن وإسرائيل وتمثل تكلفة نقل المياه عبر الأنابيب ثلث تكلفة محطات تحليه مياه البحر وتهدف تركيا من خلال هدا المشروع إلي تحقيق أهداف سياسية واقتصادية تتمثل في أن تصبح تركيا قوة إقليمية تبسط نفوذها علي المنطقة ومبادلة المياه بالنفط والسيطرة علي أسواق المنطقة ومواردها

الاقتصادية وقد رحبت إسرائيل بهذا المشروع لأنه يحقق لها إضافة إلي توفير المياه تواصل سياسي مع دول وشعوب المنطقة والاندماج بها .

أما سد النهضة فقد قامت أثيوبيا بإنشائه علي منابع نهر النيل الذي يمتد لمسافة ستة ألاف كيلو مثر ويهدف إنشاء السد إلي حجز كميات ضخمة من المياه ومنعها من التدفق في اتجاه السودان ومصر مما يشكل

تهديد مباشر للحياة الاقتصادية والسكانية وقد بدأت نذر الكارثة بانخفاض مياه النيل واختفاء الطمي المكون الأساسي للتربة ويندر المستقبل بعواقب وخيمة حيث ستختفي المساحات الخضراء ويحل محلها

التصحر وسيصبح السد العالي بلا فاعلية خاصة في عمليات توليد الطاقة، ويعتبر نهر النيل من نوعية الأنهار العابرة للحدود .

أما الأنهار الدولية ومن أمثلتها نهر الكونغو وهو أن تشترك عدة دول في حدودها علي ضفافه ولا يمكن إقامة السدود إلا في الجزء الخاضع للدولة وهوا ما قامت به الكونغو الديمقراطيـــة إذ أنشأت سد اينجـــا قرب المصب علي المحيط الأطلسي وهوا أهم سد في العالم لتوليد الطاقة ولو اشتغل بكامل قوته لاكتفت أفريقيا و أوروبا بالطاقة الكهربائية، ورغم أن النظام العالمي قد قنن أوضاع الطاقة حيث أنشأ عديد المنظمات المتخصصة كالوكالة الدولية للطاقة ومجلس الطاقة العالمي ومنتدى الطاقة الدولي والاتحاد الدولي لمنتجي النفط والغاز وغيرها، أن النظام الدولي لم يعالج قضايا المياه والسدود بشكل كاف وباستثناء اتفاقية الأمم المتحدة بشأن استخدام المجاري المائية الدولية وهي

اتفاقية غير ملزمة وليست لها فاعلية فقد تركت قضايا السدود لمعالجتها بين الدول منفردة مما أوجد ارتباك في العلاقات بين الدول وأصبح حل المنازعات لا

يستند إلى قواعد قانونية دولية فقط مجرد تدخلات سياسية للتوفيق بين المتنازعين.

**الخلاصـــة :.**

أن السدود ستشكل مستقبلاً عامل أساسي في العلاقات بين الدول وستكون مجالا للصراعات والنزاعات وستزداد أهميتها بعد التغيرات المناخية والطبيعية في العالم.

أن أي ندوة أو مؤتمر علمي حول المياه لابد أن يتناول التكييف القانوني لإنشاءات السدود وسبل حل المنازعات حولها.

**والسلام عليكم ورحمة الله وبركاته**

بقلم /أ. مصطفى الفقهي